ثقافة السلام

ثقافة السلام والصراع العربيّ ـ الإسرائيليّ

حسن عبد العال

التساؤلات

شهد النصفُ الثاني من العام ١٩٩٩ تجاوباً واسعاً، على الصعيد الثقافيّ والإعلاميّ العربيّ، مع الدعوة إلى فكرتَيْ «حوار الحضارات» و«ثقافة السلام». وكان التجاوب مع هاتَيْن الفكرتَيْن نوعاً من الإسهام في تكريس الأمل في أن يصبح القرنُ القادم مسرحاً للتلاقي بين حضارات الأمم المختلفةِ الثقافاتِ، ومنبراً لنشرِ ثقافةٍ للسلام في عالمٍ يَحْتكم أكثر من أيّ وقتٍ مضى إلى العنف. وسنقتصر في هذه الورقة على معالجة فكرة «ثقافة السلام» على الصعيد الإقليميّ، أيْ على صعيد الصراع العربيّ الإسرائيليّ، وبتحديدٍ أكثر على صعيد المرحلة التاريخيّة الراهنة التي باتت تَشْهد منذ مؤتمر مدريد مناخاً دولياً جديداً دَفَعَ الأطرافَ الرئيسيّة إلى الجلوس على طاولة المفاوضات بهدف إقامة تسويات سياسية تُنهي حالةَ الصراع وتدشّن عهداً جديداً من العلاقات السِّلميّة بين أعداء الأمس.

في البداية لا بدّ من الإشارة إلى أنّ هذه الدعوة تثير لدى المثقف العربيّ العديد من التساؤلات الحذرة والمتشكّكة. ومردّ تلك التساؤلات عائد أساساً إلى أنّ فكرة الدعوة إلى ثقافة السلام مازالت في طورِ ما قبل المداولات المعلنة حول الجوانب الجزئية والمحدِّدات التي تشكّل ـ في حال اعتمادها من قبل فريقِ عملٍ مختصّ أو من قبل هيئةٍ دولية مختصة ـ الولادةَ الحقيقيّةَ والمكتملةَ للفكرة، على طريقة «الإعلان العالميّ لحقوق الإنسان» (الذي صَدر عن الأمم المتحدة عام ١٩٤٨ وضمّ مقدمةً وتحديداتٍ تفصيليّة شملتْ ٣١ مادة)، أو على طريقة «الإعلان العالميّ بشأن التمييز العنصريّ» (الصادر عن منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة عام ١٩٧٨ وضمّ مقدمةً وتحديداتٍ تفصيليّةً شملتْ عشرَ مواد).

ومن هذه التساؤلات ما يتعلّق بدلالات المفهوم اللغويّة، التي توحي ـ حسب الثقافة السياسيّة والدوليّة السائدة ـ بنبذ العنف في صوره وأشكاله المتنوّعة بما فيها العنفُ الذي تلجأ إليه المقاومةُ الوطنيةُ (مثال فلسطين وجنوب لبنان)، وتوحي أيضاً بنبذ ثقافة العنف في صورها وأشكالها المتنوّعة، بما فيها الفكرُ المقاومُ وثقافةُ العنف العادلِ والمشروع، والاستعاضة عنهما (عن المقاومة وثقافة العنف العادل والمشروع) باللجوء إلى نوع من المقاومة السلبيّة التي بَرَعَتْ بها الغاندية السياسيةُ والتي عُرفت بسياسة اللاعنف أو «الساتياغراها». كما توحي بضرورة الاحتكام إلى الحكمة والعقل اللذيْن يدعوان إلى الحوار والتفاوض حول المسائل المتنازع عليها، وتقديمِ التنازلات المتبادلة، والاستعانةِ بالوسطاء... وكلُّ ذلك بمعزل عن التمييز بين عنف وعنف: بين عنف غاشم وآخر عادل ومشروع، وبين ثقافتَيْن: ثقافةٍ للعنف الغاشم المتمثّل بوجود استعمار استيطانيٍّ معادٍ لحقوق الأمم والإنسان بشكل عام، وثقافةٍ للعنف العادل والمشروع الذي تلجأ إليه الأمم

لرفع الظلم الذي لحق بها ولتحريرِ إنسانها، وبمعزلٍ عن الحاجة أيضاً إلى معرفة الآلية التي تحقِّق السلمَ وثقافةَ السلام وشكلَ السلام المنشود.

وهذه التساؤلات الحذرة والمتشكِّكة تستدعيها خشيتُنا المسبَّقةُ من المعالجات السطحيّة للفكرة، على طريقة الموجة العالميّة التي راجت خلال الستينيّات وَدَعَتْ إلى نبذ العنف بكافة أشكاله ودانت باسم الأخلاق والقيم الإنسانيّة كُلاً من المعتدي والمعتدى عليه وكلاً من المستعمِر والمستعمَر. كما تستدعيها أيضاً ظاهرةُ الهيمنة الأميركيّة، التي تنفرد بالرعاية الدوليّة للعمليّة السلميّة في المشرق العربيّ، وبطريقة منحازةٍ وكاذبةٍ ومنافقةٍ وتتحكّم ـ بطريقةٍ غير مباشرة أحياناً ومباشرةٍ أحياناً أخرى ـ بمسارات التفاوض وفق مفاهيم ولغة سياسيّة ودبلوماسيّة تَدْفع بالأمور إلى ما تطمح إليه إسرائيلُ من انتصارٍ جديدٍ على هذا الصعيد الخاصّ بتسوية الصراع العربيّ الإسرائيليّ. وهذا الجوّ السائد في مسارات التفاوض، المسيطَرِ عليها والمتحكَّمِ بها أميركياً وإسرائيلياً، سيساهِم بالضرورة في قولبة فكرة ثقافة السلام المطروحة على جدول أعمال العام ٢٠٠٠.

وعلى صعيد آخر فإنّ هذه المظاهر التي ذكرتُها هي بدورها مدعاةٌ أيضاً للمثقفين العرب للانتقال من مرحلة طرح تلك التساؤلات إلى مرحلة الإسهامات الجدية في معالجة الفكرة المطروحة على جدول أعمال هذا العام من وجهة نظر قضايانا الوطنية والتحرُّريّة. وهي إسهامات لن تكتفي بعرض وجهة النظر التحرُّريّة العربيّة لثقافة السلام كثقافةٍ منشودةٍ لمستقبل البشريّة في القرن القادم، وإنّما ستحدِّد أيضاً شكلَ السلام الذي يمكنه ـ دون غيره ـ أن يشكِّل أرضاً خصبة لنموّ بذور ثقافة السلام.

ثقافة السلام والتسوية السلميّة للصراع العربيّ الإسرائيليّ

تتطلّب ثقافة السلام مجالاً جغرافيّاً رحباً يسمح بانتشارها على الصعيد الدوليّ والإقليميّ، وعلى صعيد العلاقات الطائفيّة والإثنيّة. وبحسب ما يُظهره المشهدُ الدوليّ، فإنّ المجال الجغرافيّ المنظور للفكرة واسعٌ سَعَةَ الكرة الأرضيّة، كما أنّ الظروفَ المؤاتيةَ لانتشارها لا تكاد تجد مُعوِّقاً لها إلا في بؤرة هنا وأخرى هناك من بؤر التوتر والصراع في دولٍ ماتزال تفتك بها صراعاتُها الداخليّة. والسبب في رحابة مجال الفكرة على الصعيد الكونيّ هو نهاية العنف الاستعماريّ الغربيّ الذي كان يُهيمِن على أربعة أخماس الكرة الأرضيّة. ويعود الفضلُ الأولُ والأخيرُ في إيقاف هذا العنف إلى العنف التحرُّريّ والوطنيّ. بل إنّ هذا العنف الأخير قد فَسَحَ المجال أمام قطبَيْ كلّ صراع استعماريٍّ المنشأ للخروج من دوامة العنف بعد إزالة الأسباب الموجبة إليه (أي للعنف الاستعماريّ والعنف الوطنيّ المضادّ)، وفَتَحَ البابَ على مصراعَيْه أيضاً لعلاقات جديدة تستعيض عن تاريخ العلاقات السابقة التي كانت تحتكم إلى العنف وثقافة العنف بعلاقاتٍ جديدة تقوم على الاختيار الحرّ وعلى إرادة طرفي الصراع السابق في إقامة علاقات سلميّة مبنيّةٍ على أساس المصالح المتبادلة والاحترام المتبادل.

هذه الخطوط العامة في لوحة المشهد الدوليّ، والتي تشير ـ نظرياً لا أكثر ـ إلى حظوظ فكرةِ ثقافة السلام في الانتشار على الصعيد الجغرافيّ، تتداخل معها خطوطٌ أخرى مُعوِّقةٌ لثقافة السلام السياسيّ. وتتمثل هذه الخطوط المعوِّقة أساساً في التوجُّهات الخفيّة والمعلنة للاستراتيجية الأميركيّة التي تَهْدف إلى السيطرة على العالم بأسره، وفي الإفرازات الإيديولوجيّة والسياسيّة لهذه الاستراتيجيّة التي تعمل على إثارة العنف وتأجيج الصراعات في أماكن مُتفرِّقة من العالم وعلى ترويج نظرياتٍ مُفبركة تستخدم الجغرافيا والتاريخَ وفلسفةَ التاريخ من أجل دفع البشريّة إلى صراعات مُقبلة بين الأممِ المختلفةِ الثقافات. كما تتمثّل في ما يُظهره المشهدُ

الدوليّ من توجُّه العديد من الدول والتكتُّلات المؤثِّرة في الساحة الدوليَّة إلى إنتهاج سياسات تحرِّكها المصالح الخاصة بكلّ دولة أو تكتل حتى لو كانت على حساب أممٍ وشعوبٍ أخرى...

كما تتداخل معها خطوط أخرى مُعوِّقة هي الأخرى لثقافة السلام، وتتمثَّل بمناطق تُوحي بأنها أصبحتْ مجالاً حيوياً ورحباً لانتشار ثقافة السلام بحكم التسويات السلميَّة التي تتمّ فوق أرضها، رغم أنّ الحقائق المستمدّة تؤكّد أن هذه المناطق ماتزال مرشَّحةً لتكون بقعاً مستعصيةً ومانعةً لنفاذ ثقافة السلام. ومن هذه البقع المشرقُ العربيُّ الذي مازال موقداً للصراع العربي الإسرائيليّ؛ ومردُّ ذلك عائد إلى طبيعة التسويات المطروحة على صعيد مسارات التفاوض، وإلى الطبيعة الإيديولوجيّة والسياسيّة للكيان الصهيونيّ.

شكل السلام و«ثقافة السلام»

يمكن الوصولُ إلى السلام وثقافة السلام بين قطبَيْ أيّ صراعٍ ذي منشإٍ استعماريّ، أو استعماريّ استيطانيّ، عبر وسيلتَيْن. **أولاهما** هي العنف الوطنيّ المضادّ، وهي الطريقة المثلى لمجابهة الاستعمار وإنجاز التحرُّر الوطنيّ «لأنّ المستعمِرَ لا يَرفع يده إلا إذا وَضَعْتَ السكينَ في عُنقه»، بحسب ما جاء في بيانٍ شهيرٍ لجبهة التحرير الجزائريَّة عام ١٩٥٦. وهذا الأسلوب، الذي تُضطر إليه في الغالب حركاتُ التحرُّر الوطنيّ، لا يهدف إلى الوصولِ مستقبلاً إلى تأسيس علاقات مع الدولة المستعمِرة تقوم على أسسٍ جديدةٍ تسترشد بمبادئ السلام وثقافة السلام. غير أنّ أهداف تلك الحركات في طردِ المستعمِرِ هي التي تُوصِلُ قطبَي الصراع ـ وقد أصبحا، بفضل العنف الوطنيّ المضادّ وقدرتِه على الحسم، مُتحرِّرَيْن في علاقاتهما المتبادلة من العنف ووسائله وثقافته ـ إلى الحاجة إلى إقامة علاقات تَحْكمها مبادئُ السلام وثقافةُ السلام. ولنا في الجزائر خيرُ مثال على دور العنف الوطنيّ المضادّ في إيقاف عجلة العنف الاستعماريّ الفرنسيّ، وتمكينِ قطبَي الصراع من الخروج من دوّامة العنف والعنف المضادّ والاستعاضة عنهما وعن ثقافة العنف بعلاقات جديدة تقوم على مبادئ السلام وثقافة السلام.

أما الوسيلة **الثانية** للوصول إلى السلام وثقافة السلام بين قطبَيْ أيّ صراعٍ ذي منشإٍ استعماريّ، أو استعماريّ استيطانيّ، فهي التفاوض. ويلجأ إليه قطبا الصراع في حال اكتشاف أحدهما منفرداً، أو اكتشافهما كليْهما، أنّ أضرار الصراع باتت تفوق منافعه. وهذه الوسيلة قد تكون من عمل القطبَيْن المتصارعَيْن، أو قد تُساهم فيها أطرافٌ دوليَّةٌ وسيطة. وتُعتبر التسويةُ الجاريةُ للصراع العربيّ الإسرائيليّ من هذا القبيل الذي يُكرِّس الوسيلة الثانية، أو ـ بتعبيرٍ أدقّ ـ يُمْكنه أن يكرِّس الوسيلة الثانية: وذلك لأنّ تحقيق السلام (الذي يمكن أن يُحَقِّقَ من ثمّ ثقافةَ السلام) وَقْفٌ هنا على شكل التسويات المُبْرمَة التي يهدف من ورائها أطرافُ الصراع إلى إنهاء النزاع وفتحِ صفحةٍ جديدة من العلاقات التي تقوم على الاعتراف المتبادَل والسلام الإقليميّ. ويمكننا على هذا الصعيد التمييزُ بين نوعَيْن من التسويات:

أولهما التسوية السياسيّة، وهي الأكثر رواجاً على صعيد حلّ النزاعات، وتقوم على مبدإ تقديم التنازلات المتبادلة من قبل كل طرف من طرفَي الصراع. وهذا الشكل الذي يُطلق عليه عادةً فقهاءُ القانون الدوليّ والعلوم السياسيّة تعبيرَ «التسوية الناقصة» لا يَصْنع سلاماً قابلاً للديمومة لأنّه لا يزيل الأسبابَ المولِّدة للصراع، وإنّما هو مجرّد هدنةٍ مؤقتةٍ سرعان ما سيتجدَّد بعدها العنفُ رغم إرادة صُنّاع هذا النوع من التسويات.

وثانيهما التسوية العادلة التي تختلف عن سابقتها من حيث إنّ المبادئ التي تَحْكمها لا تقوم على فكرة التنازلات المتبادلة من قِبل قطبَي الصراع، وإنما تقوم على فكرة العدالة التي تقول بإحقاق الحق كاملاً للفريقِ صاحبِ الحق في القضية المتنازَع عليها. ولهذا يُطلِق عليها الفقهاءُ تعبيرَ «التسوية الكاملة» أو «التسوية المثاليّة». وتمتاز التسويةُ العادلة عن سابقتها بكونها تسويةً تزيل جذرياً الأسبابَ المولِّدةَ للصراع، بفضل إحقاقها للحق من وجهة نظر الحقوق الطبيعيَّة ومبادئ العدالة والمشروعيّة الدوليّة في المسألة المتنازَع عليها. وعلى عكس التسوية السياسيّة، تحقِّقُ التسوية العادلة السلامَ الدائمَ، وتحقِّق ـ من ثمّ ـ ثقافةَ السلام لأنّ بذور ثقافة السلام لا تنبت في أرض سلام مؤقتٍ وهدنةٍ مؤقتةٍ وإنّما تحتاج إلى أرضِ سلامٍ دائم.

التسويات والصراع العربيّ ـ الإسرائيليّ

إن الحلول القائمة للصراع العربيّ الإسرائيليّ على أساسٍ من القرارَيْن الدوليَّيْن، ٢٤٢ لعالم ١٩٦٧ و ٣٣٨ لعام ١٩٧٣، والهادفةَ إلى تسوية حقبةٍ متأخِّرةٍ من عمر الصراع تعود إلى حرب حزيران (يونيو) ٦٧ وحرب تشرين الأول (أوكتوبر) ٧٣، هي نوع من التسويات السياسيَّة التي لا يمكن أن تحقِّق في حال إبرامها سوى سلامٍ مرحليٍّ وهدنةٍ

مؤقتةٍ على جبهة الصراع العربيّ الإسرائيليّ الذي تنتمي أسبابُه وأصولُه إلى المأساة التي حلّت بفلسطين أرضاً وشعباً خلال حرب عام ١٩٤٨. وأما التسوية الوحيدة الممكنة للصراع العربيّ الإسرائيليّ التي يُمْكن أن تحقّق سلاماً قد يشكّل قاعدةً لانتشار ثقافة السلام وسط محيطٍ قطبَي الصراع فيجب أن تقوم في هذه المرحلة من تاريخ الصراع على أساسٍ أشمل. ويقوم هذا الأساس على ضمان تنفيذ القرار الدوليّ رقم ١٨١ لعام ١٩٤٧ القاضي بتقسيم فلسطين إلى دولتَيْن عربيّة ويهوديّة، وعلى ضمان تنفيذ القرار الدوليّ رقم ١٩٤ لعام ١٩٤٨ القاضي بعودة اللاجئين الفلسطينيّين إلى ديارهم التي أُجبروا على النزوح منها.

ومن الضروريّ التذكير هُنا بأنّ هذه التسوية المقترحة التي تَشْمل ضمانَ تنفيذ القرارَيْن الدوليَّيْن ١٨١ و ١٩٤ ليست من قبيل التسوية العادلة (التي سبق أن قلنا إنها التسوية الوحيدة التي تصنع سلاماً يُمْكن أن يشكّل قاعدةً لانتشار ثقافة السلام)، وإنما هي من قبيل التسوية السياسيّة. غير أنّها تمتاز عن التسوية السياسيّة الجارية في أنّها تقلّص ما أمكن المسافةَ التي تَفْصل هذه التسويةَ السياسيّة عن التسوية العادلة، لأنّها ـ في حال تنفيذ القرارَيْن الدوليَّيْن المذكورَيْن ـ تَحلّ على صعيد مشكلتَي الأرض والسكان نصفَ المشكلة الفلسطينيّة المسبِّبة للصراع العربيّ الإسرائيليّ. وهذا التوضيح يدفعنا إلى القول إنّ التسوية السياسيّة التي تقوم على مبدإ التنازلات المتبادلة ليست على مقاس واحد، وإنّ هنالك مجالاً واسعاً للتمييز بين تسوية سياسية وأخرى من النوع ذاته. وهو يدفعنا أيضاً إلى التأكيد على أنّ معالجتنا للتسوية التي يُمْكن أن تحقق السلامَ وثقافةَ السلام لا تقوم على مجرد توصيفٍ نظريّ لمضمون تسويةٍ تقع خارج دائرة السياسة التي لا تتعاطى إلاّ مع المشاريع والأهداف التي تتعامل مع حقائق الحياة الواقعيّة، وإنّما تقوم على توصيفٍ لمضمون تسوية ممكنةٍ من وجهة نظر السياسة ودائرة اهتماماتها التي لا تتعدّى المسائل الواقعة خارج دائرة الممكن. غير أنّ المفهوم السياسيّ للممكن لا يقتصر على ما هو ممكن آنياً وراهناً، وإنّما على ما هو ممكن مستقبليّاً. ومثل هذا التصوُّر قد يقوم على التنبُّؤ السياسيّ بتغيُّرات إقليميّة أو دوليّة تَدْفع في اتجاه تحقيق التسوية المنشودة، أو على تقدير حجم وفاعلية الكفاح السياسيّ بأشكاله العنيفة وغير العنيفة في حال تجدُّدِ العنف بعد مرور فترةٍ قد تطول أو تقصر على تاريخ إبرام تسوية سياسيّة دون التسوية المنشودة. وهذا الدور الذاتيّ المتمثِّل بالكفاح السياسيّ الوطنيّ، بأشكاله العنيفة وغير العنيفة، يَدْفع بالضرورة نحو تغيُّرات موضوعيّة جديدة تَدْفع بدورها في اتجاه تحقيق التسوية المنشودة بطريقة تُسرع في تحويل الممكن المستقبليّ إلى ممكنٍ آنيّ وراهن.

وعلى صعيد آخر فإنّ هذا التوصيف ليس توصيفاً لمضمون تسوية ممكنة آنياً أو مستقبلياً فحسب، وإنّما هو أيضاً توصيفٌ لمضمونِ تسويةٍ هي **الوحيدة** الممكنة لصراعٍ يتمثّل القطبُ الآخرُ الغاشِمُ فيه باستعمارٍ استيطانيّ. فهذا الشكل، الذي وَجَدَ في جنوب إفريقيا وفي فلسطين التعبيرَ الأبرزَ عنه، يَخْلُق ـ على النقيض من الاستعمار العاديّ أو التقليديّ ـ واقعاً ديمغرافياً عنيداً ومتأصلاً على الأرض يَجْعل من التسوية السياسيّة للصراع الشكلَ الوحيدَ الممكنَ. فالحقّ أنّ التسوية العادلة غيرُ ممكنة في هذه الحال، وهذا عائد إلى طبيعة هذه التسوية العادلة وإلى مضمونها اللذين تسندهما الحقوقُ الطبيعيّةُ ومبادئُ العدالة التي تنصّ على إحقاق الحق كاملاً غير منقوص، الأمر الذي يعني بالضرورة إقرارَ الكيان الاستعماريّ الاستيطانيّ بإلغاء نفسه بنفسه.

التسوية الوحيدة الممكنة للصراع العربيّ الإسرائيليّ، التي يمكن أن تحقّق سلاماً قد يشكّل قاعدةً لانتشار ثقافة السلام، هي القاضية بتنفيذ قراري ١٨١ و ١٩٤

خاتمة

أخيراً لا بدّ من الاشارة هنا إلى أنّ هذه المعالجة ليست سوى تعبير عن وجهة نظر محددة من وجهات نظر التجاوب مع الدعوة العالميّة إلى «ثقافة السلام» على صعيد إحدى جبهتي الصراع، ومن وجهة نظر إحدى جبهتَي الصراع. كما لا بدّ من الإشارة أيضاً إلى أنّ هذه المعالجة تستدعي معالجةً مماثلةً على صعيد الجبهة الأخرى، الإسرائيليّة، ومن وجهة نظر الجبهة الأولى، العربيّة. ومثلُ هذه المعالجة التي تُظهر بداهةً صعوبات تحقيق السلام واستحالةَ انتشار ثقافة السلام وسط محيط الصراع العربيّ الإسرائيليّ، بسبب الطبيعة الأيديولوجيّة والسياسيّة للكيان الصهيونيّ الاستعماريّ، تَسْتكمل الوجهَ الأولَ الذي رسمناه من خلال معالجتنا للمسألة □.

فلسطين (حمص)